الأمم المتحدة

A/71/866–S/2017/303

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 April 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٦١ من جدول الأعمال
بناء السلام والحفاظ على السلام

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه مذكرة صادرة عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن حقيقة أن الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة ومخططاتها العدوانية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد بلغت الآن مستوى يتجاوز حد الخطورة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **جا** سونغ نام
السفير
الممثل الدائم

190417 170417 17-05840 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

المذكرة الصادرة عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة ومخططاتها العدوانية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي بلغت الآن مستوى يتجاوز حد الخطورة

إن الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة إلى جانب مخططاتها العدوانية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد بلغت الآن مستوى يتجاوز حد الخطورة.

فبدون أي تردد، تُرتكب أعمال شنيعة تهدف إلى المساس بكرامتنا التي هي فوق كل اعتبار. ويجري التحضير علنًا ''لعمليات خاصة'' تهدف إلى ''التخلص من مقر القيادة الشمالي'' قد أصبحت حاليا في ساحة المعركة الفعلية.

وتنظّم الولايات المتحدة الآن تدريبات عسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عتبة بيتنا، وتقوم بحشد أكبر عدد من القوات العدوانية وأحدث وسائل إطلاق الأسلحة النووية. بل إن الولايات المتحدة ذهبت إلى حد التخلي عن قناعها المضلل عندما كانت تدعي بأن المناورات العسكرية ''ذات طابع دفاعي''.

وهي لم تقف عند هذا الحد، إذ أنها تسعى إلى زعزعة بنائنا الاشتراكي بفرض أقسى أشكال العقوبات والحظر الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، كشفت الولايات المتحدة صراحة أنها تعمل على خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتصاديا.

وقد بلغت الحالة في شبه الجزيرة الكورية مرحلة لم يعد يمكن التحكم فيها بسبب التحركات الحربية العدوانية والمستفزة إلى أقصى حد التي قامت بها الولايات المتحدة، والتي ازداد مسارها سوءا.

ولو اشتعل فتيل الحرب في شبه الجزيرة الكورية، فستُطرح مسألة المحاسبة عن الاستفزاز المؤدي إلى اندلاع الحرب والمتابعة بعد الحرب.

وفي ظل هذه الظروف، أصدرت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه المذكرة من أجل التنبيه إلى خطورة مخططات الولايات المتحدة العدوانية وطابعها غير القانوني التي تدفع بالحالة في شبه الجزيرة الكورية باتجاه حرب نووية حرارية، وكذلك إلى عدالة ومشروعية الخيار الدفاعي الذي سيتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تختاره للتصدي لمخططات الولايات المتحدة.

وفي العديد من المناسبات، حذّرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أن الأعمال العدوانية الخطيرة ستُعتبر إعلان حرب إذا ما صدرت استفزازات خطيرة عن الولايات المتحدة والقوى التابعة لها. وقد أوضحت أيضا أنه ينبغي محاسبة الجهات المستفزة عن جميع العواقب الخطيرة الناشئة عن تصرفاتها.

وتشكل الأمثلة التالية أدلة واضحة على جميع تلك الاستفزازات:

- أعلنت إدارة الرئيس بوش، بعد تولي الرئاسة، عن تبني سياسة دولة تحط من قدر نظامنا بإدراج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمن دول ''محور الشر''. بل إنها ذهبت إلى حد الإعلان صراحة عن اعتزامها شن حرب نووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجعلها هدفا لهجمات نووية وقائية (انظر البيان الصادر عن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣).
- إن الولايات المتحدة منهمكة في تدبير حيل قذرة في إطار حملة تشهير تهدف لتشويه صورة نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إذ توجه لها تهما لا أساس لها من الصحة مثل تهريب المخدرات، وتزييف العملة، وقمع الحريات الدينية، وطرد اللاجئين، والاتجار بالبشر، وتدريب قراصنة البرامج الحاسوبية، وبيع الأسلحة، وما إلى ذلك.

وفي الوقت ذاته، تعرقل الولايات المتحدة الخدمات الروتينية للسفن التجارية التي تحمل علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مختلقة ذرائع متنوعة. وفي الواقع، لا يختلف هذا العمل العدائي كثيرا عن فرض حصار بحري على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومهما حاولت الولايات المتحدة جاهدة التستر على هذه التحركات، فهي تشكل في نهاية المطاف، أعمالا تقوض اتفاق الهدنة كما أنها بمثابة إعلان حرب. وعلى المدى البعيد، فهي تمثل عملا حربيا (بيان صادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣).

- لم تحاول إدارة بوش التستر على مساعيها الرامية إلى ''تغيير النظام'' في تلك البلدان، ومن بينها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي حافظت على استقلاليتها ولم تنصع لأوامرها بفعل هجماتها الوقائية بينما أطلقت عليها تسمية ''معاقل للاستبداد''.

وقد كشف ''تقرير استراتيجية الأمن القومي'' هذه المرة باختصار أن الولايات المتحدة تنوي شن حرب لمنع الانتشار النووي، و ''مكافحة الإرهاب'' و ''نشر الديمقراطية''. ولهذا فهو ليس إلا وثيقة مليئة بالأكاذيب لإعلان الحرب، وهي تدل على أن نظام بوش لن يستبعد اللجوء إلى الحرب لإخضاع تلك البلدان التي ترفض اتباع أيديولوجية الولايات المتحدة وقيمها بتصنيفها على أنها أعداء دون استثناء (بيان صادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦).

- ازداد هيجان الولايات المتحدة كما يتضح ذلك من مناوراتها العسكرية وحشدها للأسلحة في شبه الجزيرة الكورية وفي المناطق المجاورة لها بغرض إشعال فتيل الحرب الكورية الثانية لأنها قد ''أعلنت الحرب'' فعلاً على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتماد القرار الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة وهو تصرف أهوج.

وفي الوقت ذاته، تبذل الولايات المتحدة جهودا هائلة لتدويل الجزاءات والحصار المفروضَين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيث عمدت بدناءة إلى اختبار جميع الوسائل والأساليب المتاحة في محاولة مجنونة منها لعزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتصاديا و ''إسقاط'' النظام الاشتراكي الذي اختاره الشعب بنفسه.

وقد ذهبت إدارة بوش إلى حد الإنذار بأنها ستعاقب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا رفضت الانصياع لأوامر الولايات المتحدة في غضون الجدول الزمني المحدد (بيان صادر عن وزارة الخارجية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦).

- حرّضت الولايات المتحدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إصدار ''قرار'' آخر يدعو إلى فرض جزاءات دولية قاسية وحصار دولي مشدد على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ووصفت تجربتها النووية لأغراض الدفاع عن الذات، بدون مبرر معقول، بأنها تشكل ''تهديدا'' للسلام والأمن الدوليين.

وبطبيعة الحال، لا يمكن تفسير ''القرار'' الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلا على أنه إعلان حرب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (بيان صادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦).

- أخيرا اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بتحريض من الولايات المتحدة، ''قرارا يفرض جزاءات'' على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب تجربتها النووية الثانية.

وستُعتبر أي محاولة من جانب الولايات المتحدة وأتباعها لفرض حصار أيا كان نوعه عملا حربيا وسيلقى ردا عسكريا حاسما (بيان صادر عن وزارة الخارجية في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩).

- إن حقوق الإنسان تعني تحديدا حق أي بلد في الاستقلال والسيادة الوطنية. ولهذا فإن ''القرار'' الأرعن المتخذ ضد حقوق الإنسان الفعلية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو أكثر إعلان غير مقنَّع لحرب تستهدف التعدي على سيادتها (بيان صادر عن مفوضية الدفاع الوطنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

- لقد استثنت إدارة أوباما أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قائمة الدول ''غير المستهدَفة من استخدام الأسلحة النووية'' الأمريكية في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وهكذا كشفت بوضوح عن نيتها شن هجوم وقائي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبذلك، كشفت على الملء أنها تنوي تنفيذ هجوم نووي وقائي يستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تواصل الإعراب عن هذه النوايا حتى الآن. وقد نظمت الولايات المتحدة مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق كل سنة وأعدّت تحضيرات عملية لتنفيذ هجوم نووي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحشد أنواع متنوعة من المعدات النووية لكي تستخدمها في الحرب.

وتكمن الطبيعة العدوانية والخطرة لهذه المناورات في كون الولايات المتحدة قد تخلت عن القناع المضلل الذي كانت تتخفى وراءه في السابق بوصف هذه المناورات بأنها ''سنوية'' و ''دفاعية'' وأصبحت تفكر في تنفيذ ''غارات لشل القيادات'' تستهدف مقراتنا العليا واستخدام تكتيكات تتمثل في شن ''هجمات مكثّفة على وسائل الإطلاق الاستراتيجية التي لدينا''، وهذا يعني عمليا وصراحة القيام باستفزازات متهورة مثل تنفيذ ''محاكاة هجوم دقيق'' بهدف تدمير غرفة عمليات مقر قيادتنا العليا؛ وهنا تكمن الطبيعة العدوانية والخطرة لهذه المناورات العسكرية المشتركة.

ولا توجد أي دولة أو حكومة في العالم يمكنها أن تتسامح مع هذه التهديدات الصادرة عن مهوسين بالعنف بهدف القضاء على مقرات قيادة دولة ذات سيادة بتنفيذ عمليات خاصة (بيان صادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦).

- الأمر الأكثر خطورة هو أن مختلف أنواع العمليات الهجومية، بما فيها ''غارات لشل القيادات'' التي تستهدف مراكز قيادتنا العليا، و ''عملية التقدم نحو بيونغ يانغ'' و ''محاكاة الهجوم الدقيق'' التي تهدف لتدمير مقر قيادتنا العليا، قد نُفذت في إطار مناورات فعلية وفقا لخطة عمليات (OPLAN-5015).

وقد بلغت هذه التدريبات الحربية، وهي أكبر مناورات معادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الإطلاق كما يتضح ذلك من عمليات المحاكاة وسيناريو الولايات المتحدة وتحركاتها باتجاه القضاء فعليا على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرحلة شديدة الخطورة.

وهي بمثابة إعلان حرب صريح على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إذ أن الولايات المتحدة، ببدء عمليات المحاكاة العسكرية، كشفت صراحةً عن مساعيها الرامية لشن هجوم وقائي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد أن تخلت حتى عن القناع ''الدفاعي'' الزائف (بيان صادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦).

- إن القيادة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بجنودها والمدنيين المستعدين للذود عنها بحياتهم والذين يأتمرون بأوامرها بكل إخلاص، تجسّد كرامة وسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهي مصير الجيش الكوري والشعب الكوري.

ولكن الولايات المتحدة تجرأت على تحدي كرامة القيادة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو فعل يذكّر بجرو حديث الولادة لا يعرف أنه يجب أن يخاف من النمر. وهذا أسوأ عمل عدائي يستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهو إعلان حرب سافر عليها إذ أنه تجاوز المواجهة بشأن ''قضية حقوق الإنسان''.

وبما أن الولايات المتحدة قد تجاوزت ''خطا أحمر'' في مواجهتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بارتكاب جريمة ملعونة ثلاثًا، أصبح من حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شرعيا أن تتخذ جميع التدابير المضادة اللازمة (بيان صادر عن وزارة الخارجية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦).

- تحذر هيئة أركان الجيش الشعبي الكوري المستفزين البغيضين مما يلي نتيجة للحالة التي بلغت مرحلة شديدة الخطورة لم يعد من الممكن تجاهلها:

١ - تعلن هيئة الأركان أن الجيش الشعبي الكوري مستعد لسحق تحركات العدو دون رحمة بأسلوب عملياته الخاصة وهجماته الوقائية بما أن الهدف الدنيء ''للعمليات الخاصة'' التي يرغب الإمبرياليون الأمريكيون ومهووسو الحرب في كوريا الجنوبية في تنفيذها يتمثل في المساس بكرامة القيادة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أصبح واضحا وبما أنهم كشفوا حتى عن المحاولة الخطيرة المتمثلة في تنفيذ ''هجوم وقائي''.

٢ - وينبغي أن يدركوا أن الجيش الشعبي الكوري سيوجِّه ضربات قاتلة دون سابق إنذار في أي وقت طالما أن وسائل الولايات المتحدة العملياتية وقواتها والقوات العميلة في كوريا الجنوبية الضالعة في ''العمليات الخاصة'' وفي ''الهجمات الوقائية'' التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال منتشرة في كوريا الجنوبية وفي ما حولها.

٣ - وبمجرد أن يطلق العدو هذه ''العمليات والهجمات''، فلن يسفر ذلك إلا عن وقوع حدث تاريخي، حيث ستواجه القوى الإمبريالية الأمريكية مصيرا بائسا وستلقى القوات العميلة في كوريا الجنوبية نهاية مدمرة (إنذار صادر عن المتحدث باسم هيئة أركان الجيش الشعبي الكوري في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٧).

ونحن لا نوجّه إنذارا جديا لكل إدارة أمريكية فحسب، وإنما نوجهه إنذاراتنا للولايات المتحدة نفسها. ورغم ذلك، تزيد الولايات المتحدة من حدة مواقفها بتصرفاتها التي تتعارض مع إنذاراتنا المتكررة وتتحداها.

ودون تردد، توجه الولايات المتحدة لنا وابلا من الملاحظات الاستفزازية المسيئة لكرامتنا التي لا يُعلى عليها، وهي مسألة تضاهي إعلان الحرب من حيث خطورتها.

ولقد تخلت الولايات المتحدة عن قناع ''الطابع الدفاعي'' الذي استخدمته أثناء المناورات العسكرية المشتركة السابقة، وهي الآن بصدد حشد أعتدتها الاستراتيجية النووية مثل المجموعة الهجومية التابعة لحاملة الطائرات النووية كارل فنسون وقاذفة القنابل الاستراتيجية من طراز B-1 B متسببة بذلك في أسوأ تهديد بتنفيذ هجمات نووية وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

والأسوأ من ذلك، أنها لا تخفي حقيقة أن سيناريو ''العملية الخاصة'' التي تدبرها الوحدات العسكرية الخاصة السيئة السمعة تهدف أساسا إلى تنفيذ ''عملية لشل القيادات'' بهدف القضاء على ''مقر القيادة الشمالي'' وعملية ''هجوم وقائي'' لنسف القواعد النووية والصاروخية.

وإلى جانب التدبير لاتخاذ ''القرار المتعلق بالجزاءات'' غير المشروع وإجبار بلدان أخرى على تنفيذ هذه الجزاءات، تقوم الولايات المتحدة حاليا بتطبيق جزاءات أخرى تهدف للقضاء على حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوجود وفي التنمية بجميع الوسائل الممكنة.

وهي تبذل جهودا محمومة لعزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كما يبرهن على ذلك اتخاذ ثلاثة ''قرارات تفرض جزاءات'' على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم ٢٩ آذار/مارس وحده.

ولم تتوقف الولايات المتحدة، ولو يوما واحدا، عن إصدار تهديدات نووية وابتزازات وفرض جزاءات وحصارات. ولكنها لم تكن إطلاقا كما هي عليه اليوم من حيث طبيعتها المسعورة. وكل هذا يعني أن التحركات قد تطورت من مجرد أعمال عدائية إلى حرب شاملة.

والإدارة الحالية للولايات المتحدة ملتزمة بحملتها المناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة غير مسبوقة. ونتيجة لذلك، أصبحت شبه الجزيرة الكورية الآن في حالة حرب. ولهذا اضطرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اللجوء إلى الإنذار المتكرر الذي ظلت توجهه حتى الآن إلى الولايات المتحدة بينما ظلت تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس.

ووفقا للقوانين الدولية المقبولة عالميا، تشكل الأعمال الشنيعة التي تقوم بها الولايات المتحدة والقوى التابعة لها بهدف خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بكل وضوح عملا من الأعمال الحربية وجريمة حرب.

وقد وصفت مدونة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها التي اعتُمدت أثناء الدورة السادسة للجنة القانون الدولي (من ٣ حزيران/يونيه إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥٤) التحضيرات لاستخدام أسلحة من قبل دولة ضد دولة أخرى بأنها جريمة مخلّة بسلم الإنسانية وأمنها.

وتنص الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أن ''يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة''. وقد ورد في المادة ٩ من مشروع الإعلان المتعلق بحقوق وواجبات الدول أنه يجب على ''كل دولة أن تلتزم بالامتناع عن استخدام الحرب كوسيلة لسياسة الدولة، وعن الوقوف ضد السلامة الإقليمية لدولة أخرى واستقلالها السياسي، وعن التهديد باستخدام الأسلحة أو استخدامها بوسائل أخرى تتعارض مع القانون والنظام الدوليين''.

وفي الاتفاقية المتعلقة بتعريف العدوان، وكذلك في القرار المعنون ''تعريف العدوان'' الذي اعتُمد أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتُبرت الجزاءات التي تؤدي إلى فرض حصار على دولة ذات سيادة في وقت السلم أنها فعل عدواني وغير قانوني.

وقد نصت المادة ٢ (تعريف العدوان) من تلك الاتفاقية على أن أول دولة ترتكب أفعالا، دون إعلان الحرب، مثل مهاجمة قواتها البرية أو البحرية أو الجوية لإقليم دولة أخرى أو سفينة أو طائرة تابعة لها، وكذلك فرض حصار بحري على سواحل دولة أخرى أو موانئها، تُعتبر دولة معتدية من منظور المنازعات الدولية وفقا للاتفاقية المبرَمة آنذاك بين الأطراف المتنازعة.

وأثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اتخذت الجمعية قرارا أدانت فيه أي عمل من أعمال العدوان المسلح أو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الشعوب أو حكوماتها المنتخبة أو قادتها الشرعيين.

وتنص الفقرة ١٥ من المادة الثانية من اتفاق الهدنة الكورية على ما يلي: ''يسري اتفاق الهدنة هذا على جميع القوات البحرية المتنازعة، ويجب على هذه القوات البحرية أن تحترم المياه المتاخمة للمنطقة المتروعة السلاح وللمساحة البرية لكوريا الخاضعة للسيطرة العسكرية للطرف المقابل، وعدم فرض حصار، أيا كان نوعه، على كوريا''.

ومع ذلك، فرضت الولايات المتحدة حصارا يزداد شدة باستمرار على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهكذا انتهكت حتى الفقرة التي تحظر فرض حصار بحري، وهي آخر أحكام اتفاق الهدنة الكورية التي ظلت سليمة فقط لأغراض شكليّة.

وكما رأينا أعلاه، فإن الولايات المتحدة الآن بصدد القيام بأعمال عدوانية وحربية ملموسة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتوجيه تهديدات عسكرية بالغة

الخطورة والابتزاز وفرض جزاءات شبيهة بحصار، منتهكة بذلك بشكل صارخ القوانين الدولية المقبولة عالميا.

ولهذا يحق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شرعيا أن توجّه هجوما وقائيا حازما لتحبط بصورة شاملة تحركات الولايات المتحدة الهادفة لشن عدوان وحرب وشيكي الوقوع ومكتملي المراحل على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إذ تنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالحق في الدفاع عن النفس والمادة ١٢ من الإعلان المتعلق بحقوق وواجبات الدول بوضوح على أنه لكل دولة حق طبيعي، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن النفس.

أما الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي، الذي اعتُمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، فينص على أنه ”على الدول أن تحترم كل الاحترام سيادة الدول الأخرى وحق الشعوب في تقرير مصائرها بأنفسها دون أي تدخل خارجي أو إكراه أو ضغط، لا سيما إذا كان منطوياً على التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، بطريقة ظاهرة أو مستترة، وأن تمتنع عن أية محاولة للنيل كلياً أو جزئياً من الوحدة الإقليمية والسلامة الإقليمية لأية دولة أخرى أو بلد آخر“.

وتنص المادة ٤٠ من اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية أيضا على أن كل انتهاك جسيم لاتفاقية الهدنة من قبل أحد الأطراف يعطي للطرف الآخر الحق في اعتبارها منتهية بل واستئناف العمليات العدائية في الحالة الطارئة.

إن اختيار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدافع عن نفسها في مواجهة التحركات العدائية والحربية التي تقوم بها الولايات المتحدة سيكون خيار حرب عادلة كبرى تهدف لإزالة قواعد العدوان تماما وتحقيق الوحدة الوطنية مجددا، وهو أحد تطلعات الأمة الكورية منذ فترة طويلة.

فلقد تأسست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق انتخابات عامة شاركت فيها كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وبناء على الإرادة الجماعية للسكان الكوريين جميعا. وبما أن سلطات كوريا الجنوبية رفضت رفضا قطعيا اقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الداعي إلى تشكيل دولة فدرالية موحّدة تترك الأيديولوجيات والنظم القائمة في الشمال والجنوب على حالها، فإن الحرب العادلة الكبرى التي ستشنّها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستندرج ضمن إعمالها المنصف والعادل لحقها السيادي كدولة في استعادة الأراضي التي تحتلها قوات أجنبية، ولهذا لا يمكن إدانتها إطلاقا بوصفها ”عملا عدوانيا“ بأي حال من الأحوال.

وفي حالة اندلاع حرب في شبه الجزيرة الكورية، ستكون الولايات المتحدة مسؤولة عنها تماما، بغض النظر عن الجهة التي أطلقت الهجوم الوقائي، لأن الولايات المتحدة لم تتوقف عن تصعيد سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولأنها جعلت الحالة على حافة اندلاع حرب بنشر كميات هائلة من الأعتدة الاستراتيجية النووية ووسائل الحرب الخاصة في شبه الجزيرة الكورية.

وسيتمثل أسلوب الهجوم الذي ستتبعه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عند إعطاء إشارة الانطلاق، في توجيه ضربات دقيقة تهدف فقط لتدمير القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة وللقوات التابعة لها التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستلتزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، لأنها من الموقّعين عليها.

وكما سبق تأكيد ذلك، ستتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جميع التدابير المسؤولة لحماية المصالح الاقتصادية القانونية التي تملكها البلدان الأخرى في كوريا الجنوبية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يفهم بوضوح خطورة الحالة التي نشأت في شبه الجزيرة الكورية نتيجة للتحركات العدوانية والحربية التي تقوم بها الولايات المتحدة، وأن يحترم الخيار الذي اختارته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالدفاع عن نفسها.